

صندوق النقد يتوقع ارتفاع النمو في لبنان إلى 2.5 في المئة خلال عامي 2015 و2016

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر الأسبوع الماضي حول «أفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - أيار 2015»، استمراراً في التعافي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في خلال الأعوام القليلة المقبلة، وذلك على الرغم من تفاقم حدة التوترات السياسية والإقليمية والتدهور الأخير لأسعار النفط عالمياً. وبحسب التقرير الذي نشره «التقرير الأسبوعي الصادر عن بنك الاعتماد اللبناني»، تتمتع الدول المصدرة للنفط باحتياجات مالية صلبة تخفف من وطأة تداعيات الانكماش في إيراداتها النفطية على اقتصاداتها. كما أنّ العديد من البلدان المصدرة للنفط تنوي خفض نفقاتها الحكومية بهدف تكوين احتياطات إضافية لمواجهة أي تقلبات مستقبلية في أسعار النفط.

في هذا الإطار، توقع التقرير أنّ تبقى نسبة النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مستقرة على نحو 2.4% خلال العام 2015.

من جهة أخرى، توقع صندوق النقد أنّ تتحسن نسبة النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط من 3 في المئة في العام 2014 إلى 4 في المئة في العام 2015 في ظل السياسات المالية والتفدية التيسيرية المعتمدة لدى الدول المعنية، توازياً مع العودة الجزئية للثقة على

غصن: التجاذب حول تعيينات الضمان أمر طبيعي

اعتبر رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أنّ «مشروع قانون تأمين التغطية الصحية للمضمونين الذين تجاوزوا سن التقاعد» يأتي «ضمن التشريع الضروري في مجلس النواب لكونه يؤمّن التغطية الصحية للمضمونين ونصف مليون شخص يحتاجون إلى هذه التغطية بعد بلوغهم سنًا معينة، من دون أن يشكل عبئًا أساسياً على الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

ولفت غصن في حديثه لـ«المركزة»، إلى أنّ «هذا المشروع يسير بين اللجان النيابية وسط إجماع من مختلف الأفرقاء، لأن على النواب مسؤوليات وطنية تجاه هذه الشريحة من المواطنين، إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية».

وإذ ذكر بأنّ الاتحاد العمالي يعتبره من أولويات تحركاته

لجهة تحويل الدواء من «براند» إلى «جينيريك»، مشيراً إلى موافقة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عليها «بعدما أمّن أحقية الطبيب والمريض في قبول الدواء أو عدمه، وبالتالي بحق الصيدلي أن يغيّر دواء «براند» إلى آخر «جينيريك» إذا وافق الطبيب المعالج أولاً وتمسك به المريض، لأنّ مسؤولية الدواء تقع على الطبيب وليس على المريض أو الصيدلي، وهذا موقف حازم حفاظاً على حرية المريض في اختيار طبيبه».

وبالنسبة إلى التعيينات التي ناقشها مجلس إدارة الضمان في جلسته الأخيرة، قال غصن: «لا يجوز تكبير الموضوع، لأنّ في طبيعة أي تعيينات يحصل تجاذب على الأسماء المقترحة وعلى المواقع، لذلك لا داعي لإثارة الموضوع على أنه أمر مستغرب».

ورشة عمل في غرفة طرابلس حول «الجائزة اللبنانية للامتياز»



ديبوسي متوسطاً المشاركين في الورشة

استضافت غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، ورشة عمل بعنوان «الجائزة اللبنانية للامتياز»، من ضمن أنشطة برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة (الممول من الاتحاد الأوروبي)، والهادفة إلى استكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في لبنان عبر العمل على نشر مفاهيم وثقافة الجودة والامتياز.

وأكد رئيس الغرفة توفيق ديبوسي «دعم المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية في مختلف الظروف التي تمرّ بها، مشدداً على أهمية الجائزة بالنسبة للمواطنين الخاص والعام والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة».

وأضاف: «نحن في هذا السياق على تعاون وثيق ودائم ومستمر مع معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم منذ أن تأسست في مؤتمره الصحفي الذي عقد في مقر الاتحاد العام للغرف العربية بتاريخ 11 آذار 2015 عن جائزة الامتياز اللبنانية وعن أهميتها

هيئة التحقيق الخاصة: 277 حالة تبييض أموال في لبنان خلال 2014

أعلن التقرير السنوي لهيئة التحقيق الخاصة Special Investigation Commission والذي أوردته «التقرير الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني»، أنّ عدد حالات تبييض الأموال المشتبه بها في لبنان، وصل إلى 277 حالة في خلال العام 2014، 72.56 في المئة منها صادرة من جهات محلية، و27.44 في المئة من جهات أجنبية.

في هذا السياق، حققت الهيئة في 204 حالات، فيما أقيمت 73 حالة أخرى قيد الدرس. تبعاً لذلك، أمرت السلطات القضائية في لبنان برفع السرية المصرفية عن 13 حالة، 11 منها ذات مصدر محلي وحالتان فقط ذات مصدر أجنبي. يُذكر أنه تمّ شطب لبنان من لائحة الدول غير المتعاونة في محاربة تبييض الأموال منذ العام 2002، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومصرف لبنان لمراقبة حركة الأموال الوافدة إلى المصارف اللبنانية.

من جهة أخرى، شكّلت حالات «اختلاس أموال خاصة»، الحصة الأكبر من إجمالي حالات تبييض الأموال التي خضعت للتحقيق في خلال العام 2014، مشكّلة ما نسبته 25.31 في المئة (61 حالة) تبتعتها حالات «التزوير» (29 حالة، أي حصة 12.03 في المئة) و«الاحتيال المتعلقة به الإرهاب وتمويل الإرهاب» (21 حالة، أي ما يشكل 8.71 في المئة).

لبنان الوجهة الأعلى لتحويلات المغتربين من ألمانيا والولايات المتحدة

أصدرت مجموعة البنك الدولي تقرير «كلفة تحويلات المغتربين في جميع أنحاء العالم» والذي يحسب تكلفة إرسال التحويلات المالية من 32 دولة إلى 89 وجهة في الفصل الرابع من العام 2015، ما يتجسّد عنه 226 مراً لتحويلات في جميع أنحاء العالم، وتشمل الكلفة المحتسبة رسوم المعاملة وسعر الصرف المعتمد وسرعة الخدمة وغيرها.

وكشف التقرير أنّ تكلفة تحويل 200 دولار أميركي من المغتربين اللبنانيين في ألمانيا إلى وطنهم الأم لبنان، وصلت إلى 28.13 دولار أميركي في الفصل الأول من العام 2015، أي ما يشكل نحو 14.06 في المئة من قيمة المبلغ المرسل. في هذا الإطار، صنّف التقرير لبنان كالأعلى لتحويلات المغتربين الآتية من ألمانيا، تليه مولودفا (23.77 دولار أميركي) وغانا (23.23 دولار أميركي) والصين (33.23 دولار أميركي) ونيجييريا (35.22 دولار أميركي) واليوستة والهرسك (51.21 دولار أميركي).

وأشار التقرير الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، إلى أنّ كلفة تحويل 200 دولار أميركي من ألمانيا إلى لبنان كانت بلغت 32.68 دولار أميركي (34.16 في المئة) في الفصل الرابع من العام 2014.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر التقرير أنّ كلفة إرسال 500 دولار أميركي من ألمانيا إلى لبنان بلغت (7.53 دولار أميركي في المئة) في الفصل الأول من العام 2015 في مقابل 40.49 دولار أميركي (8.10 في المئة) في الفصل الرابع من العام 2014.

في المقابل وعند احتساب تكلفة إرسال التحويلات من الولايات المتحدة الأميركية، يأتي لبنان أيضاً في المرتبة الأولى على لائحة الوجهات الأكثر تكلفةً للتحويلات، وهي المرتبة نفسها التي كان احتلها في الفصل الرابع من العام 2014.

وفي التفاصيل بلغت كلفة إرسال 200 دولار أميركي من أمريكا إلى لبنان 23.48 دولار أميركي (11.74 في المئة) يتبعه كل من الراس الأخضر (21.79 دولار أميركي) وتايلاندا (21.00 دولار أميركي) وإندونيسيا (18.13 دولار أميركي).

المؤتمر الشمالي للمستأجرين؛ لتعليق تنفيذ القانون التهجيري

عقدت هيئة «الدفاع عن حقوق المستأجرين» المؤتمر الشمالي الأول، تحت عنوان «نرفق قانون الإجراءات الجائر»، في مقرّ اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في ساحة الكورة في طرابلس، وحضرته فعاليات نقابيه وحزبية وجمعيات أهلية، وحشد كبير من المستأجرين.

بعد النشيد الوطني، أقيمت كلمات ومدخلات لكل من: منسق ملتقى «الجمعيات الأهلية»، المحامي عبد الناصر المصري، رئيس اتحاد نقابات النقل البري» علي محي الدين ممّار رئيس «الاتحاد العمالي العام» غسان غصن، أمين سر لجنة «الدفاع عن حقوق المستأجرين» في لبنان زكي طه، رئيس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين» في الشمال شعبان بدر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في طرابلس والميناء غورنغ حموي، المحامي مصطفى عجم، رئيس جمعية «بيت الآداب والعلوم» محمد ديب، رئيس بلدية طرابلس السابق رشيد جمالي، رئيس جمعية «اللجان الأهلية» سمير الحاج، رئيس رابطة «مخاتير السلو، عبد الله خالد والدكتور جوزيف فارس.

وأكد المتحدثون «رفض قانون الإجراءات»، مطالبين بوضع «خطة إسكانية وإنصاف المالكين، لكن ليس على حساب تشريد 180 ألف عائلة من المستأجرين، وبناء مساكن لذوي الدخل المحدود»، لافتين إلى أنّ «المشكلة ليست بين المالكين والمستأجرين، إنما هي في الحقيقة بين أغلبية الشعب اللبناني والطبقة الحاكمة، التي قشلت في إيجاد الحلول للأزمات الاجتماعية، ومنها أزمة السكن الخائفة».

وشدّدوا على «ضرورة تشكيل لجنة من المحامين المتطوعين، للدفاع عن المستأجرين، وتفعيل الحراك الشعبي في طرابلس، وخصوصاً أن النواب الذين يقفون إلى جانب القانون، هم من أبناء طرابلس».

ودعوا المجلس النيابي إلى «اتخاذ موقف واضح، يقضي بتعليق تنفيذ القانون التهجيري، الذي يؤسس لفجوة بين المالكين والمستأجرين، بما يؤثّر على الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية».



مواعيد

● يطلق وزير المالية علي حسن خليل سلسلة إجراءات إصلاحية في إدارات الوزارة، منذ العاشرة من صباح اليوم، في حضور سفيرة الاتحاد الأوروبي أنجيلينا أيجهورست. ويفتتح بالمناسبة الـ Auditorium الجديد في مبنى TVA قرب المبنى السابق لمديرية الأمن العام.

● يتزاور وزير الصناعة حسين الحاج حسن، عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، اجتماعاً مشتركاً لممثلين عن وزارات الصناعة والزراعة والاقتصاد والتجارة ومؤسسة «إيدال» ونقابات النقل البحري والصناعيين والتجار والموردين والمصدرين للبحث في آلية اعتماد طرق نقل بديلة عن الشحن البري وكلفة الدعم المطلوبة من الحكومة لدعم الشحن البحري، في وزارة الصناعة.

● تعقد كل من جلسة الأعمال والموازية، برئاسة النائب إبراهيم كنعان، ولجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، برئاسة النائب محمد قباني، جلسة عند العاشرة والنصف من صباح غد في المجلس النيابي. وعند الثانية عشرة، تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة جلسة برئاسة النائب سامر سعادة، لمتابعة درس مشروع القانون المتعلق بالعمالات الإلكترونية.

المرسوم 19... هل هو بداية لذهنية جديدة؟

لمياء عاصي

إنّ مواردها محدودة ولها جهات صرف شرعية، ربما هذا صحيح، ولكن ماذا عن الشفافية وكشف المعلومات المتعلقة بها؟ ماذا عن محاولة رفع كفاءة الاستثمار لأملاكها؟

لدى وزارة المالية، ممتلكات مختلفة وكبيرة جداً معظمها عبارة عن عقارات وأراض ومخلات وشركات... فكيف تتمّ إدارتها؟ إنها تدار من قبل مديرية في وزارة المالية سُمّيت ب«مديرية الأموال المصادرة والمستولى عليها» وجاء في نص إحداثها، «تتولى مديرية إدارة الأموال المصادرة أو المستولى عليها بموجب النصوص التشريعية والأحكام القضائية والقرارات التنفيذية والتفسيرية المتعلقة بها»، وهذا يعني أنها تدار من قِبل موظفي الوزارة ومن خلال لجان خاصة لكل عقار أو مجموعة عقارات تعود لنفس المالك الأصلي، وهذا ينكر بالكثير من القصص في وزارة المالية عن عقارات وأراض تستثمر منذ عشرات السنوات من قبل أناس تعدّوا عليها ولا أحد يعلم شيئاً عنها، نفس المشكلة موجودة في الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية، ويمكن تلخيص القصة بأنها أملاك تستثمر بشكل بدائي وبطريقة تفقر للأسبست مقومات عمليات استثمار المال العام.

من نافل القول، إنّ وجود مؤسسة أو شركة أو أكثر، لإدارة واستثمار أموال وممتلكات الدولة بما فيها الأملاك التي تديرها الوزارات المختلفة، وفق معايير الشفافية والحوكمة الرشيدة التي تساير المعايير العالمية، بات أمراً ضرورياً جداً، الأمر الذي يساعد على تطوير تلك الأملاك ويولد فرص عمل... كما ستحقق إيرادات ودخول تردف موازنة الدولة من خلال استثمارها بشكل كفو، باستثمار تجارب الدول الأخرى في عملية إدارة ممتلكات الدولة، نلمح الاتجاهات الأساسية التالية:

الاتجاه الأول: إنّ الدولة تقرّر مشاركة المواطنين في بعض أملاكها، فتنطرح أسماها في ملكية بعض الأصول من أراض وعقارات أو مشاريع ليتمّ تملكها من قبل مواطني الدولة، وتقوم لاحقاّ بضخّ الأموال التي حصلت عليها لتطوير وتنمية واستثمار هذه الممتلكات، وخير مثال عن هذا الاتجاه، ماليزيا، وسنغافورة ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، كما دول بات أوروبية أيضاً بالسير في نفس الطريق، بحيث تلعب مؤسسة استثمار وتطوير الأصول الوطنية دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني، من خلال تعبئة المدخرات الصغيرة ووضعها في قنوات استثمارية تعمل لصالح البلد.

الاتجاه الثاني: إنّ الملكية تبقى للدولة بالكامل، ولكن طرق الإدارة تكون حسب المنهجيات الحديثة في الإدارة، والتي تستعكس على تطوير الملكيات الوطنية من جهة ورفد الموازنة العامة بالمرود المحدي لهذه الملكيات.

في كل الأحوال، وسواء اتجهت الإدارة الحكومية إلى الاحتفاظ بالملكية العامة كاملة أو تنازلت عن قسم منها للمواطنين... بشكل يضمن بقاء الإدارة بيد الدولة، سيبقى العامل الحاسم في هذا الإطار هو رفع كفاءة استثمار هذه الأصول بشكل كبير.

لا بد من الإشارة إلى بعض الثغرات في المرسوم 19 لعام 2015، وأهمّها ما يتعلق بتشكيل الهيئة العامة للشركات القابضة حيث يتكوّن من أعضاء الوحدات الإدارية، والكثيرون يعرفون السلطات الكبيرة التي تتمتع بها الهيئة العامة، وكما هو واضح، أنّ التركيبة بهذا الشكل ضعيفة لا تضمن الحوكمة الفعالة والرشيدة التي تتطلبها إدارة الأموال العامة، من البديهي، أنّ تكون الهيئة العامة لتلك الشركات القابضة ممثلة للمالك والذي هو الدولة، على أنّ يتمّ تصميم إدارة الشركة وبنيتها التنظيمية بشكل يضمن الابتعاد عن احتكار السلطة من قبل بعض المتنفذين في البلديات والوحدات الإدارية، فلا يمكن أنّ يكونوا مثلاً... «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم»، لا بدّ من مراعاة تقاطع المصالح، لذلك لا بدّ أنّ يجري بعض التعديلات على حوكمة هذه الشركات بما يضمن استمرارها وحسن أدائها في المستقبل.

أخيراً، يعتبر موضوع إدارة واستثمار وتطوير جهداً كبيراً، والتي يمكن أنّ تشكل نافذة هامة لرفد الإيرادات العامة وتمكين الدولة من تعزيز الإنفاق العام الذي يعتبر أهم محرك لاقتصاد البلد، ولعل البدء بالوحدات الإدارية، ما هو إلا كجزء من التحضيرات والترتيبات لانطلاق عمليات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي المبكر.

يمكن تلمّس جوهر الاختلاف بالنسبة إلى المرسوم 19، من خلال التغيير الجزري الذي أحدثه المرسوم في البنية التنظيمية التي تنكّي عليها الوحدات الإدارية في عملية تنمية واستثمار ممتلكاتها لتتمكن من القيام بالدور المناط بها في عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة لها مهامها الأساسية المتعلقة بالتنظيم وتأمين الخدمات (حسب قانون الإدارة المحلية الجديد)، حيث إنّ عمليات التطوير والاستثمار، هي عمليات معقدة تحتاج إلى بنية تنظيمية محكمة، يتمّ من خلالها مراعاة قواعد أساسية تراعى عادة في إدارة المال العام، فالاستثمار يتطلب كفاءة عالية وسرعة كبيرة في الاستجابة، بالإضافة إلى الالتزام بالقواعد المحاسبية وما يتعلق بالمساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة، وكل ذلك سينعكس مباشرة على المرود الذي ستحققه الوحدات الإدارية كمالك للأصول الغير منقولة من أراض وعقارات، والسؤال الهامّ الذي يطرح نفسه، لماذا صدر هذا المرسوم محدداً بالوحدات الإدارية؟ ماذا عن أملاك الدولة الأخرى... وكيف تدار اليوم؟ في استعراض سريع لأهمّ الجهات التي لديها أصول ثابتة وموجودات مختلفة، نجد أنّ معظم الجهات الحكومية لديها أملاك، وهذا يذكر بإحدى الوزارات التي امتنعت عن استثمار أرض في وسط العاصمة تصلح لإقامة فندق كبير، لأنّ بعض الموظفين يستخدمون الأرض كموقف لسياراتهم، أرض أخرى يقام عليها فرن صغير تشكل مساحته تقريبا 1/100 من مساحة القطر الكاملة... والباقي متروك بدون أي أشغال... أقصص كثيرة تشير إلى مستوى الهدر غير المسبوق، وتأتي وزارة المالية في المقدمة، ثم وزارة الزراعة، والصناعة، والإسكان، وغيرها من وزارات الدولة، ولعل وزارة الأوقاف لديها من الملكيات العقارية الكثير، لا أحد يعرف كيف تتمّ إدارتها وما هو مردودها الاقتصادي وكيف تصرف مواردها، هنا لا بدّ من التوقف عند المساهمات في القضايا المجتمعية وخصوصاً في حالة الحرب... فهل كانت الأوقاف حاضرة في هذه المساهمات...؟ قد يقول أحد العاملين في الأوقاف

إطلاق مهرجان «عيشها غير 2015» في دمشق اليوم بمشاركة نحو 60 شركة صناعية



تطلق مساء اليوم في صالة الجلاء الرياضية في الرزة، دمشق، فعاليات مهرجان التسوق الشهري الذي تنظمه غرفة صناعة دمشق وريفها بالتعاون مع الإمانة العامة لحملة «عيشها غير 2015»، بمشاركة نحو 60 شركة من القطاعات الصناعية والغذائية والهندسية والكيميائية تحت عنوان «فيد واستفيد من المنتج إلى المستهلك».

وأوضح عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس اللجنة المنظمة للمهرجان أكرم الحلقي في تصريح لوكالة «سانا» السورية أنّ المهرجان الذي يستمر لغاية 17 أيار الجاري بمشاركة شركات من كل القطاعات

الصناعية امتداد لمهرجان الشهر السابق «الذي لاقى إقبالا واسعاً من قبل الصناعيين» لافتاً إلى «ازدياد المشاركة في مهرجان أيار الذي يشمل عروضاً كبيرة وحسومات مفرية على كل المعروضات والمنتجات وكل ما يلزم العائلة، ما يعزّز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني».

وأخراً الأسيوع الماضي في صالة الاقتصادي المهم يدل على «صمود القطاع الصناعي الوطني واستعادته لعافيته ودوره كرافعة للاقتصاد الصناعي السورية ورسالة إلى كل مهمت أنّ عجلة المصانع السورية تدور وتنتج منتجات محلية منافسة بالجودة والسعر كعهدها دوماً».

لقاء تشاوري في صور عن دعم مبادرات الطاقة المتجددة

إمنائية هادفة لا سيما في الأرياف»، متقدماً «عدم وجود وزارة للتخطيط من شأنها المساهمة في مساعدة المواطنين والمجالس المحلية للنهوض بالمجتمع على مختلف المستويات».

بعدها قدم الخبير في الطاقة المتجددة المهندس راني الأشقر عرضاً مرئياً عن أهداف المشروع التي تقام في إطاره، والتي قدمت عرضاً عن المراسيم الإلزامية للطاقة الشمسية والقوانين والسياسيات المقترحة في لبنان عموماً وفي قضاء صور خصوصاً.

كما قدم المستشار في المركز اللبناني لحفظ الطاقة الدكتور جوزيف الأسد عرضاً حول أهمية الطاقة الشمسية في شكل عام وتطبيقها في منطقة صور في شكل خاص.

إلى الغاية المنشودة»، داعياً جميع القطاعات المستهدفة إلى «القيام بعملية تدقيق في الطاقة المستهدفة لديها وكشف مكان الهدر من أجل توفير استهلاك الطاقة».

وتوّه الزين ببلديات الجنوب التي تعمل على تركيب أعمدة إنارة على الطاقة الشمسية، وهذا يساهم في الحد كبير في الاعتماد على الطاقات المتجددة»، داعياً إلى «الاستفادة من البرنامج القائم ما بين وزارة الطاقة والمياه ومصرف لبنان للحصول على قروض وتسهيلات لتركيب سحان للمياه على الطاقة الشمسية».

بدوره اعتبر الحسيني «أنّ من الضروري البدء باعتماد قوانين خاصة تساهم في تشجيع المواطنين على استخدام الطاقة البديلة التي من شأنها الحفاظ على البيئة» داعياً الحكومة إلى «اعتماد سياسات